

انسحاب الإمارات من أوبك في توقيت ملتهب.. رسالة لمن ولماذا؟



في خطوة لافتة تعيد خلط الأوراق داخل سوق الطاقة العالمي، أعلنت الإمارات وبشكل مفاجئ انسحابها من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحالف (أوبك بلس)، في قرار وصفه وزير الطاقة سهيل المزروعى بأنه نتاج مراجعة استراتيجية شاملة لسياسات الدولة في قطاع الطاقة، مؤكدًا أن القرار سيادي بطبيعته ولم يُطرح للنقاش مع أي طرف آخر.

القرار أثار موجة واسعة من الترقب والجدل داخل أسواق الطاقة وبين الدول المنتجة، نظرًا لما تمثله الإمارات من ثقل إنتاجي واستثماري داخل المنظومة النفطية، الأمر الذي يفتح الباب أمام احتمالات إعادة تشكيل موازين الإنتاج والتسعير، ويضع تماسك آليات التنسيق التقليدية داخل المنظمة أمام اختبار حقيقي.

ولا تكمن المعضلة الرئيسية هنا في الخطوة ذاتها، إذ سبقها في ذلك ثلاث دول أخرى (أنغولا- الأكوادور- قطر)، بل في توقيتها الحساس، إذ تأتي في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة، تتقاطع فيها تداعيات التصعيد المرتبط بـ مضيق هرمز مع تداعيات المواجهة بين واشنطن وطهران، ما يجعل من الصعب فصل القرار عن سياق إقليمي ودولي بالغ التعقيد.

في المقابل، يبدو أن المبررات التي ساقتها أبو ظبي –والمرتكزة على مواءمة القرار مع استراتيجياتها طويلة المدى في الطاقة– لم تقنع الكثيرين، إذ اتجهت العديد من التقديرات إلى البحث في دوافع أعمق، تتصل بإعادة تموضع استراتيجي في سوق الطاقة، وبطبيعة العلاقة مع السعودية، التي يُنتظر أن تكون من أكثر الأطراف تأثرًا، سواء على مستوى توازنات القيادة داخل أوبك أو على صعيد النفوذ الإقليمي والدولي في أسواق النفط.

– حسب بيان وكالة الأنباء، جاء القرار بعد مراجعة مستفيضة لسياسة الدولة الإنتاجية وقدراتها الحالية

والمستقبلية، بما يضمن مواءمة الإنتاج مع الإمكانيات الحقيقية والمصلحة الوطنية.
– كما أوضح البيان أن القرار جاء نظراً لما تقتضيه الضرورة في تلبية الاحتياجات الملحة للسوق، خاصة في ظل... 5m8woOkYGu/com.twitter.pic
– نون بوست (@NoonPost) 28 April, 2026
ماذا يعني الانسحاب من أوبك؟

تعدّ الإمارات من كبار المنتجين في سوق الطاقة العالمي، إذ احتلت المرتبة السابعة عالمياً في إنتاج السوائل النفطية خلال عام 2022، كما جاءت في المرتبة الثالثة داخل منظمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية والعراق، وخلال السنوات الأخيرة، تراوح إنتاجها بين 3 و3.5 ملايين برميل يومياً، بما يمثل نحو 3% من إجمالي الإمدادات العالمية من الخام.
ولا يقتصر ثقل الإمارات على حجم الإنتاج فحسب، بل يمتد إلى امتلاكها طاقة إنتاج فائضة، تُعد عنصراً حاسماً في معادلة استقرار الأسواق، إذ تُستخدم عادةً لمواجهة اضطرابات الإمدادات خلال الأزمات الجيوسياسية، وفي هذا السياق، تبرز الإمارات إلى جانب السعودية كإحدى الدول القليلة داخل أوبك القادرة على ضخ كميات إضافية عند الحاجة، ما يمنحها دوراً محورياً في موازنة السوق.
هذا الحضور المؤثر داخل أوبك يجعل من قرار الانسحاب خطوة ذات تداعيات عميقة، من شأنها إرباك آليات التنسيق التقليدية داخل المنظمة، فبموجب هذا التحول، لم تعد أبو ظبي مُلزمة بقرارات أوبك أو بالتنسيق مع تحالف أوبك بلس، سواء فيما يتعلق بسقوف الإنتاج أو سياسات التسعير.
وعليه، يفتح القرار المجال أمام الإماراتيين لاعتماد سياسات إنتاج وتسعير أكثر استقلالية، بما يعيد تشكيل توازنات السوق ويحدّ من قدرة أوبك على ضبط الإمدادات والأسعار، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك ليس فقط على استقرار سوق الطاقة العالمية، بل أيضاً على وزن المنظمة ونفوذ أعضائها في إدارة هذا السوق.

خلفيات متراكمة.. توتر مكتوم

على الرغم من أن توقيت القرار حمل قدراً كبيراً من المفاجأة، فإن مضمونه لم يكن صادماً بالكامل، بل جاء تتويجاً لمسار من التراكمات داخل تحالف أوبك بلس، حيث تصاعدت الخلافات بين الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بآليات توزيع الحصص الإنتاجية. ورغم محاولات احتواء هذه التباينات أو التقليل من حدتها، فإنها ظلت كامنة إلى أن فرضت نفسها بشكل واضح مع هذا التطور.

في هذا السياق، برزت الإمارات كأحد أبرز الأطراف المتحفظة على القيود الإنتاجية، إذ استثمرت أكثر من 150 مليار دولار لتطوير بنيتها النفطية، ما رفع طاقتها الإنتاجية إلى نحو 5 ملايين برميل يومياً، غير أن سقف الإنتاج المحدد لها داخل منظمة الدول المصدرة للنفط ظل عند حدود 3.4 ملايين برميل يومياً تقريباً، وهو ما اعتبرته أبو ظبي عائقاً أمام تعظيم عوائد استثماراتها، وقد سعت مراراً إلى مراجعة هذا السقف، إلا أن تلك المطالب قوبلت برفض من داخل المنظمة، في إطار الحفاظ على توازنات السوق وآليات التسعير المرتبطة بالتحكم في مستويات الإنتاج.

اتخذت الإمارات اليوم قراراً استراتيجياً هو الانسحاب من منظمة أوبك. هنا الإمارات الجديدة حازمة مرنة مستقلة في اتخاذ قرارات سيادية والتي ضحت بما فيه الكفاية لصالح منظمة تستخدم من دول تحتكر قراراتها. الإمارات الجديدة أفضل حالاً بدون أوبك ولا استبعد ان دول اعضاء في اوبك ستسحب قريباً nu70BQPxyQ/com.twitter.pic

– Abdulkhaleq Abdulla (@Abdulkhaleq_UAE) April 28, 2026

وتستند المقاربة الإماراتية في هذا الملف إلى تحولات أوسع في بنيتها الاقتصادية، حيث لم يعد النفط المصدر الوحيد للدخل، في ظل تنوع ملحوظ يشمل قطاعات السياحة والتجارة والصناعة، هذا التنوع منح أبوظبي هامشًا أكبر من المرونة في التعامل مع أسعار النفط، مفضلةً زيادة حجم الإنتاج عند مستويات سعرية متوسطة، بدلًا من الالتزام بقيود إنتاجية مشددة تهدف إلى دعم الأسعار.

غير أن هذه الرؤية لم تحظ بتوافق داخل أوبك، وظلت محل تحفظ من بعض الأعضاء، وهو ما يعكس أن الخلاف لم يكن عابرًا، بل امتدادًا لتباين استراتيجي ظل قائمًا، حتى وإن تراجع حضوره في الخطاب العلني خلال الفترة الماضية.

ورغم أن هذه العوامل مجتمعة كانت كفيلة بتهيئة بيئة متوترة داخل منظمة الدول المصدرة للنفط، فإنها لم تكن وحدها كافية لتفسير إقدام أبوظبي على خطوة بهذا الحجم، ما لم تقترن بعامل آخر أكثر عمقًا وتأثيرًا، وهنا يبرز الخلاف السعودي الإماراتي المتصاعد، والذي بدت ملامحه تظهر تدريجيًا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، متخذة طابعًا يتجاوز الخلافات الفنية إلى اعتبارات استراتيجية أوسع.

الخلاف مع السعودية.. كلمة السر

شهدت الأعوام القليلة الماضية توترًا مكتومًا بين الرياض وأبو ظبي، تحديدًا منذ إبرام اتفاق أبراهام سبتمبر/أيلول 2020، إلا أن هذا التوتر لم يخرج للعلن إلا نهاية العام الماضي حين فجر اليمن الخلاف السعودي الإماراتي لتكشر المملكة ولأول مرة عن أنيابها إزاء السياسة الإماراتية التي اعتبرتها تهديدًا لأمنها القومي وامتداداته.

التوتر لم يكن في اليمن فقط بل امتد إلى السودان وليبيا والقرن الأفريقي، بل تجاوز ذلك إلى تعزيز الشراكة مع تل أبيب ومنحها أرضًا ومنتفصًا لموطئ قدم لها في قلب الخليج، وهو وبرغم أي اعتبارات أخرى تهديد صريح ومباشر للأمن القومي العربي والسعودي.

ثم جاءت الحرب ضد إيران والهزة التي أحدثتها بجانب مضيق هرمز على أسواق الطاقة وما تعرضت له أبو ظبي من تهديدات مباشرة وغير مباشرة، لتضفي بعدًا آخر على هذا التوتر، فالإماراتيون يرون أن الرياض لم تقم بالدور المطلوب لحمايتها من الهجمات الإيرانية، وأن السعودية تتبني مقاربة تميل للتهدئة والحلول السلمية عكس المقاربة الإماراتية التي تذهب باتجاه التصعيد حتى إسقاط النظام الإيراني أيًا كانت المآلات.

وفق هذا التسلسل مجتمعيًا جاء قرار الانسحاب من أوبك وأوبك بلس، فحراك بهذه الخطورة يضرب الثقل السعودي في مقتل، حيث تمثل قيادة السعودية لأوبك الرافعة الأساسية للنفوذ السعودي إقليميًا ودوليًا، وما استمدت المملكة هذا النفوذ إلا بقيادتها لهذا التحالف الذي يتحكم في سوق الطاقة، إنتاجًا وتسعييرًا.

من هنا فإن إرباك هذا التحالف هو في حقيقته سحب مركز الثقل من تحت الأقدام السعودية وتجريدها من سلاحها الأكبر والأهم عالميًا، الأمر الذي ترى فيه أبو ظبي متنفسًا لها لإعادة تموضعها استراتيجيًا وأن يُنظر إليها كلاعب محوري قادر على أن يقوم بدور الرياض لكن بشكل أكثر مرونة ودون ابتزاز أو توظيف لهذه الورقة.

بعض القراءات تميل إلى أن الانسحاب من أوبك يُعد بمثابة انتقام إماراتي من السعودية ومواقفها الأخيرة وتقزيمها للدور الإماراتي إقليميًا من جانب، ومحاولة إماراتية لتوظيف حالة الارتباك الجيوسياسي لتقدم نفسها للمعسكر الغربي بصفتها البديل الجاهز الأكثر إخلاصًا وارتهانًا للأجندة الغربية.

ماذا عن الولايات المتحدة؟

في أدبيات التحليل السياسي، يُستدعى غالبًا سؤال "من المستفيد؟" كمدخل لفهم الدوافع الكامنة وراء القرارات الكبرى. وفي الحالة الراهنة، تبدو أمريكا ضمن أبرز الأطراف التي قد تجني مكاسب غير مباشرة من الخطوة الإماراتية، إذ دأبت واشنطن على مطالبة منظمة الدول المصدرة للنفط بمراجعة سياسات الإنتاج بما يساهم في تخفيف الضغوط على الأسعار، وهي دعوات لم تلقَ استجابة كافية في ظل تمسك التحالف بسقوف إنتاجية تستهدف الحفاظ على مستويات سعرية معينة.

في هذا السياق، يُنظر إلى خروج الإمارات من أوبك بوصفه عاملاً قد يضعف من تماسك المنظمة ويحد من قدرتها على إدارة السوق بشكل منسق، خاصة مع تحرر أبوظبي من القيود الإنتاجية التي كانت مفروضة ضمن إطار أوبك بلس، هذا التطور يمنحها مساحة أوسع لزيادة الإنتاج، وهو ما قد ينعكس—ولو جزئياً—على اتجاهات الأسعار في السوق العالمية، بما يتقاطع مع مصالح الدول المستهلكة الكبرى.

حرب النفط الجديدة.. تحركات #أوبك ضد الولايات المتحدة قد تقلب نظام إنتاج الطاقة العالمي
<https://t.co/vsGcRAFUak>

— نون بوست (@NoonPost) 9 October 2022

ومن هذا المنظور، تبرز نقطة التلاقي في المصالح بين واشنطن وأبوظبي؛ فالأولى تسعى إلى سوق طاقة أقل خضوعاً لتنسيق احتكاري وكسر هيمنة أوبك على خارطة الطاقة العالمية، بينما تسعى الثانية إلى تعظيم إنتاجها وعوائدها ضمن هامش استقلالية أكبر، ومع ذلك، يبقى تأثير هذه الخطوة مرتبطاً بتفاعلات أوسع داخل السوق، ولا يمكن عزله عن حسابات بقية المنتجين وردود أفعالهم.

وبغض النظر عن وجود دور مباشر أو غير مباشر للولايات المتحدة في هذا القرار، فإن مآلاته تتماشى في جوانب منها مع أولويات السياسة الأمريكية في قطاع الطاقة، كما يمكن قراءة الخطوة—في أحد أبعادها—ضمن سياق المغازلة الإماراتية لإدارة ترامب، بهدف إعادة التموضع الاستراتيجي، حيث تسعى الإمارات إلى تعزيز حضورها كشريك فاعل في معادلات الطاقة الدولية، في ظل بيئة جيوسياسية تشهد تحولات متسارعة.

مستقبل أوبك إلى أين؟

لا شك أن الخطوة الإماراتية ستترك تداعياتها على أوبك، لكنها لا تعني بالضرورة نهاية المنظمة أو انهيارها، إذ لا تزال تحتفظ بأدوات مؤثرة في السوق، خاصة في ظل قيادة السعودية التي تمتلك أكبر طاقة إنتاجية فائضة، إلى جانب ثقل شركائها في تحالف أوبك بلس، وفي مقدمتهم روسيا.

هذه المعطيات قد تساهم في احتواء الأثر الفوري للانسحاب الإماراتي، لكنها في الوقت ذاته تضع المنظمة أمام اختبار دقيق في مرحلة حساسة، حيث سيتحدد مستقبلها وفق قدرتها على الموازنة بين الحفاظ على دورها التقليدي والتكيف مع بيئة طاقة أكثر تعقيداً وتنافسية.

وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من التحديات المحتملة، يأتي في مقدمتها احتمال تراجع مستوى الالتزام الداخلي، إذ إن خروج دولة بحجم الإمارات قد يشجع بعض الأعضاء على إعادة تقييم التزاماتهم بسقوف الإنتاج، ويفتح الباب أمام تباينات أوسع في الرؤى قد تصل، في بعض الحالات، إلى التفكير في مسارات مماثلة.

وعلى ضوء ذلك، قد تجد أوبك نفسها أمام مسارات متباينة، إما المضي نحو إعادة هيكلة داخلية تعيد النظر في آليات الحصص والتسعير وطبيعة العلاقة بين القيادة وبقية الأعضاء، أو الاستمرار بصيغتها الحالية مع ما قد يستتبعه ذلك من تراجع تدريجي في قدرتها على ضبط السوق، لتتحول تدريجياً إلى إطار تنسيقي أكثر مرونة وأقل إلزاماً، أما سيناريو التفكك الكامل، فيظل قائماً نظرياً، لكنه يبدو مستبعداً

في المدى المنظور.

في المقابل، لا يمكن استبعاد قراءة هذه الخطوة في إطار أدوات الضغط السياسي وإعادة التوضع، سواء بهدف تعزيز النفوذ الإماراتي داخل معادلة الطاقة أو دفع الأطراف الأخرى - السعودية تحديدًا - إلى مراجعة بعض سياساتها، كما يظل احتمال إعادة ضبط المواقف عبر تفاهات غير معلنة قائمًا، في ظل تشابك المصالح الإقليمية والدولية، ويقصد هنا دولة الاحتلال، والتي بات حضورها الإقليمي مرهونًا بشكل أو بآخر بالحضور الإماراتي.

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/372698/>